

رأي

تعليم مازوم

علي خليفة *

المسألة المطروحة: حلول لبنان في مراتب متدنية جداً في اختبارات برنامج التقييم الدولي لأداء المتعلمين PISA لعام 2015. قبل محاولة فهم الأسباب الكامنة وراء هذا الأداء السيئ للنظام التعليمي في لبنان، فلنحسم في أمر: هل هذا الاختبار يشكل حالة عارضة وغير ذات دلالة، وبالتالي لا تستدعي القلق إزاءها؟ أم أن ثمة ثباتاً في أداء المتعلمين اللبنانيين الضعيف، وبالتالي تعكس هذه الاختبارات وغيرها واقع التربية والتعليم المتردي اليوم في لبنان؟ إن جميع المعطيات تشير إلى أن التعليم في لبنان مأزوم، ويحتاج إلى تطوير شامل، ونفضة تهزّه في الصميم، وجرأة في رؤية التطوير، وإقدام في التنفيذ بدل الترتيبات التي يقوم بها أصحاب القرار التربوي ورهنتهم قضايا التربية والتعليم لاعتبارات المحاصصة السياسية وتقديم الزبائنية والمحسوبية في إدارة المشاريع التربوية وتنفيذها على دواعي الكفاية والفعالية. دراسات بالجملة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو البنك الدولي أو الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية وغيرها، تظهر مثلاً ضعف مستوى المعارف والمهارات المدنية للتلامذة في لبنان وذلك بالمقارنة مع 28 بلداً، حيث جاء لبنان في طليعة البلدان ذات الأداء الضعيف في المحتوى المعرفي، ما يعني أن تلامذتنا في المدارس، يعرفون بشكل ضعيف المفاهيم المدنية وهم بغاية الضعف على مستوى امتلاك مهاراتها الأدائية (2008). وحصل لبنان على المرتبة الخامسة والعشرين بين اثنتين وأربعين دولة شاركت في امتحانات الـ (TIMSS) العالمية (2012/2011)، وكان أداء المتعلمين اللبنانيين دون المعدل الوسطي. في الرياضيات: حصل لبنان على المركز الخامس والعشرين، بينما كانت في المراتب الثالث الأولى بالتتابع: كوريا الجنوبية، وسنغافورة، والصين الوطنية، وإسرائيل حلت سابعة. أما في العلوم، فحل لبنان في أحد المواقع الأخيرة تاركاً وراءه دولتين فقط، بينما تقدمت عليه كل الدول العربية المشاركة باستثناء المغرب، وحلت سوريا قبل لبنان بست مراتب. وقد أفرد رئيس المركز التربوي سابقاً د. نمر فريحة لامتحانات الـ (TIMSS) قراءةً متأنية في النتائج ومدلولاتها (يمكن مراجعة مقالته في النهار بتاريخ 2013/3/18). ونتائج الـ PISA اليوم، كما نتائج الـ PISA منذ ثلاث سنوات، تصب في نفس المنحى: تلامذتنا لا يمتلكون المهارات المطلوبة لزمانهم، حيث أنهم لا يحسنون استخدام الأفكار والمفاهيم العلمية واستثمارها في وضعيات التعلم، ولا هم مكتسبون مهارات المنطق والتحليل، وفي القراءة، يقرأون ولا يعرفون استرجاع عناصر النص الذي يقرأونه أو معطيات الرسم البياني الذي ينظرون إليه، فضلاً عن ذلك، فالخلفية الاجتماعية تؤثر في الفرص الممنوحة للتلامذة اللبنانيين. وحتى التلامذة الوافدين إلى المدارس اللبنانية التي استنفرت لاستقبالهم ولتأمين متطلبات التعليم في ظل النزوح، فقد جاء الأداء في المستوى الأدنى بالمقارنة مع باقي الدول، بالرغم من كل الأموال المصروفة... لكن لماذا يحصل ذلك؟ وأين مكنم الخلل؟ ربما أسئلة بسيطة ستكون كفيلة في الإضاءة على رداءة مخرجات نظامنا التعليمي، وتدني جودته مع الوقت، وبؤس السياسات التربوية المتبعة وعدم ارتقاها إلى مستوى التحديات المطلوبة والمسؤولية المعقودة على المشتغلين بالتربية وأصحاب القرار التربوي على حد سواء: في أية مدارس يدرس أبنائنا؟ 70% منهم تهبهم الدولة بالدستور إلى مدارس الطوائف الدينية التي لا تزال عقلية القائمين عليها سجيبة زمن آفل وعاجزة عن التكيف مع متطلبات العصر، فضلاً عن عدم ملاءمة العديد من المهارات المطلوب تحصيلها في التربية الحديثة مع أنماط في التدوين والعيش مطلوب تحصيلها في مدارس الطوائف الدينية. في أية مناهج يتعلم أبنائنا؟ مناهجنا رثة وتطورها بطيء وغير مهني، فضلاً عن أن تطوير هذه المناهج لا يندرج في إطار خطة واضحة المعالم، مكتملة الرؤية، بل هو غب الطلب يحدث ظرفياً ووفقاً لأجندات الجهات المانحة. أية كتب مدرسية يستعمل أبنائنا؟ الكتب المدرسية غارقة في الحشو وأحياناً ممتلئة بالمفاهيم الخاطئة. من يعلم أبنائنا؟ معلمون مجردون من حقوقهم، والعديد منهم بلا كفاءة للتعليم، يتم توظيفهم عن طريق المباريات في مجلس الخدمة المدنية ويفتقدون للإعداد التربوي الضروري. من يقوم بإرشاد معلمينا وتحسين كفاءاتهم وهدايتهم إلى طرائق التعلم الناشط وتحفيز مهارات التفكير والتحليل والأداء؟ مرشدون لا يملكون شيئاً من كل ما سبق، جاء نقلهم إلى جهاز الإرشاد كترضية أو منفعة وطفقوا يقتلون الوقت في الجهاز المشكوك أصلاً بشريعته. من يقرّر في قضايا التربية والتعليم في لبنان؟ موظفون مترددون في دوائر القرار، بلا ملامح ولا إرادة، لا يملكون وضوح الرؤية ولا اكتمال النظرة إلى التطوير، ومنتفعون معهم يستحوذون على المشاريع التربوية المختلفة التي يتقاسمون ريعها المادي مع المحظيين والمقرّبين، دون أدنى دراسة جدية للأثر المرتجى وللمنفعة المتوخاة. ومع كل هذه النتائج المخيبة والواقع المرزى الذي انقلب إليه نظامنا التعليمي، يبقى وزير التربية في لبنان، على اختلاف الحقب، غير آبه بكل ذلك، غير منشغل بأبي عمل تربوي جدي ومن خلال رؤية تربوية واضحة المعالم لتحسين فعالية نظام التعليم.

* أستاذ في كلية التربية في الجامعة اللبنانية

إعداد فانت الحاج

هنري العويط

المستشار التربوي في جامعة القديس يوسف



كلها قضايا هامة، لكن ملف التلامذة السوريين طارئ ولا يتحمل تأجيل ومن ثم إعادة النظر بالمناهج التربوية وتوسيع المشاركة في هذا التطوير نظراً إلى أنها قضية وطنية عامة، وذلك لقطع الطريق على كل القرارات المتسرعة والمجتزأة من مثل تقصير أيام الدراسة وتقليص المحتوى كما حصل في مادة الفلسفة وحذف بعض المحاور التعليمية.

مهدي شعيب

مديرة مركز الدراسات اللبنانية ومحاضرة في الجامعة اللبنانية الأميركية



الاهتمام بالفئات المهمشة من الفقراء اللبنانيين واللاجئين. ليس للأزمة السورية الطارئة، وتدفق أعداد التلامذة اللاجئين إلى المدرسة الرسمية، ناقة أو جمل في أزمة التعليم الرسمي، سوى أنهما سبب إضافي لتفاقمها. فأحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء تشير بوضوح إلى أن التراجع في الأعداد بدأ في عام 2003 أي قبل الأزمة بـ 9 سنوات. والقضية أيضاً ليست مسألة أموال بل رؤية لدعم تعليم هذه الفئات. ليس صدفة أن يكون التحصيل التعليمي الأدنى في صفوف أبناء عكار والبقاع.

عدنان الأمين

باحث تربوي وهوؤسس الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية



أول شيء يخطر في بالي هو السياسة التربوية المبنية على ضعف التشريع والقوانين وعدم تطويرها، إضافة إلى سوء استخدام القوانين الموجودة والاستنساب بتطبيقها وإخضاع كل القرارات لمنطق القيادات السياسية الخاص. هذا يؤدي إلى نتائج كارثية أهمها أن المدارس لم تعد للتلامذة بل أماكن نفوذ للسياسيين ليعينوا المعلمين، تماماً كما المستشفيات الحكومية هي للأطباء والمرضات وليست للمرضى. هذه السياسة تنسحب على كل مكونات النظام التعليمي من مناهج وامتحانات. إذا لم يصر إلى وضع سياسة جدية، يصبح كل الحكي الآخر جانبياً.

الدولية للتربية حول المساواة في التعليم. عملت بعليكي منذ 2004 مديرة في إطار مشروع التدريب المستمر للمعلمين والمعلمات التابع للمركز التربوي للبحوث والإنماء. وفي جعبتها، نحو 107 دورات تدريبية. كذلك التحقت بمديرية الإرشاد والتوجيه في عام 2012.

لن تتقاعد بعليكي من التربية والتعليم، فهي بصدد إعداد موقع الكتروني «فري اللغة العربية» يتناول التعليم والتدريب ويكون منتدى لتبادل الأفكار والخبرات والتخالف بين المعلمين لتعميم الفائدة.

أما بالنسبة إلى المستقبل النقابي للرابطة، تعود وتردد جملتها «ما في شي بيدوم، سيعود القرار النقابي المستقل إلى الرابطة ولن نسمح بتحويلها إلى اتحاد عمالي عام ثان». تردد مع عسان كنفاني: «الوطن هو ألا يحدث ذلك كله».

وفي أثناء توليها الشؤون التربوية في الرابطة لمدة 12 عاماً، رفعت بعليكي الصوت عالياً لتكون الرابطة مشاركة في صنع القرار التربوي، «فكان رأي الرابطة ينتظر ويحترم، ولما كان المسؤولون لا يأخذون برأينا كنا ننشر موقفتنا من كل قضية تربوية في الإعلام». أشرفت

لم تحمل بعليكي بطاقة حزبية، إلا أنها بنت أعلاماً على الأفكار العروبية الناصرية

على تحضير خمسة مؤتمرات حول المناهج التعليمية والتقييم التربوي وتعزيز الملاك الرسمي والامتحانات الرسمية، وساهمت في نشر خمسة كتب عنها للرابطة. وقدمت دراسات في ندوات في منظمة الأونيسكو باريس وفي مؤتمر مونتريال

القرار النقابي. تصف بعليكي رابطة الثانويين بأكثر رابطة ديموقراطية لجهة النقاش الداخلي بين مكوناتها «حيث كان رأينا مسموعاً دائماً، وإن كان صوت الرجال يعلو في كثير من الأحيان»، تقول مازحة. رغم ذلك، استطاعت بعليكي أن تضغط باتجاه تمثيل المرأة في الهيئة الإدارية والذي وصل خلال وجودها في الهيئة إلى 33%. في الانتخابات الأخيرة، تراجع التمثيل فقد انتخبت امرأة واحدة هي مرتا دحدح من أصل 18 عضواً.

عملت بعليكي مع اللقاء الوطني للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حيث نجحت في إنجاز القانون المتعلق بالمساواة بين الموظف والموظفة في تقديمات تعاونية موظفي الدولة وحق توريث التعويض والراتب، وحق الموظفة في التعويض العائلي، والمساواة في التنزيل الضريبي وغيرها.